

محتويات التقرير

- ازدياد عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية 2
- غزة بعد عامين: أقل من 9 بالمائة من الحوادث أفضت إلى فتح تحقيقات جنائية..... 5
- بداية عام دراسي جديد في غزة 7
- نقص إمدادات الكهرباء ما زال يعيق تزويد القطاع بالخدمات الأساسية 8

الصورة بواسطة الأوتروا



القضايا الرئيسية

- إصابة أكثر من 300 فلسطيني بالذخيرة الحية في عام 2016.
- انعدام المساءلة حول انتهاكات مزعومة للقانون الدولي، بما في ذلك مزاعم بشأن ارتكاب جرائم حرب ما زال يشكل مصدر قلق خطير.
- تراجع في أداء الطلاب داخل قطاع غزة لسوء المأوى وظروف المعيشة والحرمان الاقتصادي.
- وزارة التربية والتعليم في غزة تحتاج 15 مليون دولار أمريكي لتجهيز مدارس جديدة.
- نقص إمدادات الكهرباء منذ فترة داخل قطاع غزة، يعيق تقديم الخدمات الأساسية.

نظرة عامة

سجل أعلى عدد من الهجمات الفلسطينية والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين خلال الأسبوع الثالث في أيلول/سبتمبر، منذ التصعيد في الربع الأخير من عام 2015. وقتل سبعة من المشتبه بأنهم منفذو الهجمات في الموقع بينهم طفلان، وأصيب ثمانية إسرائيليون. وارتفع عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بأعيرة حية في الضفة الغربية خلال تموز/يوليو وأب/أغسطس، حيث سجل ثلثي هذه الإصابات في مخيمات اللاجئين، وأغلبها وقع خلال اشتباكات في سياق عمليات تفتيش واعتقال. وقتل وأصيب أكثر من 300 فلسطيني بأعيرة حية منذ بداية العام (حتى نهاية آب/أغسطس)، بما في ذلك إصابات أدت إلى إعاقات دائمة. وأدى استخدام الأسلحة النارية في أماكن مكتظة بالسكان، إلى حالات قتل وإصابات خطيرة، وازدياد المخاوف إزاء الاستخدام المفرط للقوة التي من الممكن أن تكون قد أدت إلى عمليات قتل غير قانونية.

شهد قطاع غزة في آب/أغسطس موجة مكثفة من الغارات الجوية والقصف هي الأعنف منذ وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس 2014 الذي أنهى 51 يوماً من الأعمال القتالية. بالرغم من ذلك لم تسفر الأحداث الأخيرة عن أي حالة قتل، ويُرغم أنّ هذه الغارات شنت للرد على إطلاق قذيفة باتجاه مدينة إسرائيلية. وبعد عامين على انتهاء الأعمال القتالية في عام 2014، التي أدت إلى مقتل 1,460 فلسطينياً وخمسة إسرائيليين من المدنيين، ما زالت هنالك مخاوف جدية إزاء انعدام المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، وانعدام الإجراءات القضائية المنصفة والتعويضات للضحايا المدنيين. وتلقى المدعي العام في الجيش الإسرائيلي شكاوى تتعلق بما يقرب من 360 حادثاً، لكن لم تؤد سوى حالة نهب واحدة إلى توجيه لائحة اتهام حتى الآن. ولم تعلن السلطات الفلسطينية عن فتح أي تحقيق جدي حول الانتهاكات المزعومة. إنّ التقاعس عن ضمان المساءلة يترك الضحايا والعائلات دون تعويض ويخلق بيئة يمكن فيها للجنة من جميع الأطراف الإفلات من العقاب، وتشجّع على مزيد من الاعتداءات.

تسلط النشرة الإنسانية لهذا الشهر الضوء على التحديات التي يواجهها تلاميذ غزة مع بدء العام الدراسي. على الرغم من أن معظم البنية التحتية التي قد تضررت خلال الأعمال العدائية في عام 2014 قد تم إصلاحها، يواجه جهاز التعليم تحديات مزمنة، كاحتفاظ المدارس على وجه الخصوص، الذي يؤدي إلى أن تعمل المدارس على نطاق واسع بنظام الفترتين المسائية وال الصباحية. كما أنّ انقطاع الكهرباء المتكرر وترشيد استخدام الكهرباء، وسوء المباني وظروف المعيشة، والحرمان الاقتصادي يقوض أداء الطلاب. إضافة

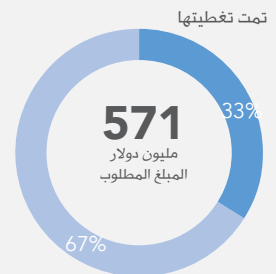
أبرز الأرقام في آب/أغسطس 2016

| | |
|-----|--|
| 10 | مديون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر) |
| 210 | مديون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر) |
| 0 | إسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر) |
| 14 | إسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر) |
| 64 | مبانٍ هدمت في الضفة الغربية |
| 84 | مهجرون في الضفة الغربية |

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 33% من التمويل



احتياجات لم يتم تلبيتها



إلى ذلك، لم يتلق أكثر من 6,000 مدرس رواتب شهرية منتظمة منذ نيسان/أبريل 2014. ولم تتلق المدارس في قطاع غزة ميزانية تشغيل من رام الله للعام الثالث على التوالي، واضطرت المدارس، مرة أخرى، للاعتماد على عوائد المقاصف لتغطية نفقات التشغيل لديها.

تتناول هذه النشرة مشكلة مزمنة أخرى يعاني منها قطاع غزة وهي نقص الكهرباء المستمر منذ فترة طويلة في تعطيل تقديم الخدمات الأساسية، خاصة الصحة، والمياه والصرف الصحي، وجمع القمامة. وأفاد تقرير صدر مؤخراً عن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بأنّ الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي في غزة هي الأعلى من بين الاقتصاديات الثمانية التي شملتها الدراسة وتشكل 22 بالمائة من المبيعات السنوية. ولضمان الحد الأدنى من العمل لمقدمي الخدمات الرئيسية، تقدم منظمات شريكة في مجال العمل الإنساني إمدادات وقود طارئة للمرافق الصحية، والمياه ومنشآت الصرف الصحي، ومرافق إدارة النفايات الصلبة.

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه لمجلس الأمن في 15 أيلول/سبتمبر إلى قطاع غزة بأنه «قنبلة موقوتة» حيث أنّ «عدم الاستقرار وخطر تصاعد العنف متواجداً دائماً». وحذر قائلاً: «إن استمرار الحرمان من ظروف العيش الإنسانية لما يقارب المليونين شخص في غزة يخنق طموحاتهم وأحلامهم، ويغذي عدم الاستقرار والتطرف. ولا يمكن تحقيق تقدم دائم في قطاع غزة إلا على أساس الوحدة الوطنية الفلسطينية، ووضع حد للأسلحة غير المشروعة وأنشطة المسلحين، والإنهاء الكامل للقيود المفروضة على التنقل والوصول، وذلك تماشياً مع قرار مجلس الأمن 1860.»

الأمين العام للأمم المتحدة: «إن استمرار الحرمان من ظروف العيش الإنسانية لما يقارب مليونين شخص داخل قطاع غزة يخنق أحلامهم وطموحاتهم، ويغذي عدم الاستقرار والتطرف.»

ازدياد في عدد الإصابات بالذخيرة الحية بين الفلسطينيين في الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية

حوالي نصف الإصابات بالذخيرة الحية في صفوف الفلسطينيين في 2016 وقعت في مخيمات اللاجئين

قُتل تسعة فلسطينيين في الضفة الغربية خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس، معظمهم قتل في سياق اشتباكات وقعت أثناء عمليات التفتيش والاعتقال (أربع حالات)، أو خلال الهجمات الفلسطينية والهجمات المزعومة (ثلاث حالات). ومن بين القتلى امرأة حامل تبلغ من العمر 27 عاماً قتلت بالرصاص في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل، بزعم أنها حاولت طعن شرطي من حرس الحدود، وطفل يبلغ من العمر 12 عاماً أصيب برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط أطلقها جنود إسرائيليون خلال اشتباكات مع راشقي الحجارة الفلسطينيين في بلدة الرام (القدس)؛ ورجل يبلغ من العمر 38 عاماً يعاني من مشاكل عقلية لم يستجب لأوامر بالتوقف وأطلقت عليه النار أثناء سيره بالقرب من برج للجيش عند المدخل الغربي لبلدة سلواد.

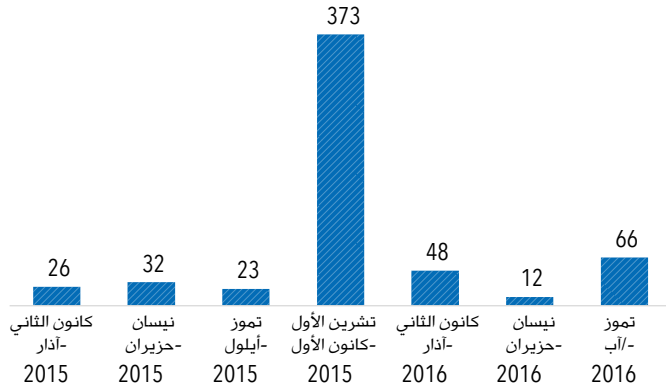
أدت الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية خلال عمليات التفتيش والاعتقال، والمظاهرات، وحوادث رشق الحجارة العفوية في الضفة الغربية إلى إصابة ما يزيد عن 509 فلسطينيين منهم 361 رجلاً، و130 فتى، و7 فتيات. وأصيب 25 آخرون في قطاع غزة خلال مظاهرات بالقرب من السياج الحدودي، وجراء الغارات الجوية والقصف المدفعي الذي وقع في 21 آب/أغسطس واستهدف مناطق تدريب ومرافق عسكرية. وعلى الرغم من عدم تسجيل أي حالة وفاة في هذه الهجمات، التي أعقبت إطلاق قذائف صاروخية باتجاه جنوب إسرائيل إلا أنها كانت الأكثر حدة منذ وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس عام 2014.

قتل مستوطن إسرائيلي وجرح 16 إسرائيلياً آخرون في تموز/يوليو وآب/أغسطس، من بينهم ستة جنود وثلاثة أطفال. وكان القتل رجالاً يبلغ من العمر 48 عاماً يقود سيارته بالقرب من الخليل أطلق عليه فلسطيني النار، وأصيبت زوجته وطفلاه خلال الحادث.

ازدياد عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية

على الرغم من أن عدد الجرحى الفلسطينيين انخفض خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس مقارنة بالمتوسط الشهري خلال النصف الأول من العام الحالي (255 مقابل 277)، فإن عدد الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية أكثر من مثلي العدد (66 مقابل 30).

المتوسط الشهري للفلسطينيين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية
(الذخيرة لكل ربع عام) - 2015/آب/أغسطس 2016

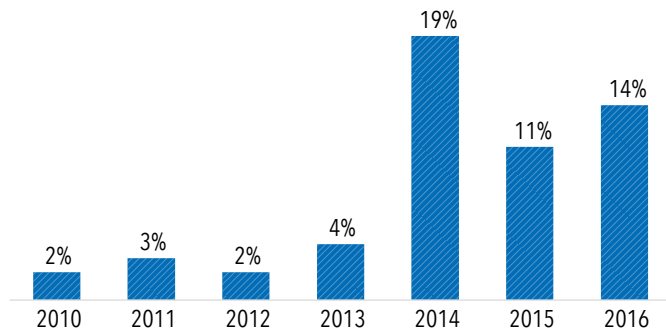


تشير بيانات متعددة السنوات إلى ارتفاع في نسبة الإصابات جراء الذخيرة الحية في السنوات القليلة الماضية.

ارتفع عدد الإصابات جراء الذخيرة الحية إلى ما يزيد عن 60 بالمائة مقارنة بالمتوسط الذي ساد خلال الفترة ما بين كانون الأول/يناير حتى أيلول/سبتمبر 2015، لكنه لا يزال أقل بكثير من المتوسط في الربع الأخير من عام 2015، والذي شهد أخطر تصعيد في العنف في الضفة الغربية خلال العقد الماضي.

وتشير بيانات متعددة السنوات إلى ارتفاع في النسبة المئوية للإصابات جراء الذخيرة الحية في السنوات القليلة الماضية. ومن الممكن أن تعزى الأرقام الكبيرة المسجلة في عام 2014 إلى الاشتباكات العنيفة خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس احتجاجاً على الأعمال القتالية في غزة.

الإصابات بالرصاص الحي كنسبة مئوية من مختلف الإصابات



مخيمات اللاجئين- النقاط الساخنة للاشتباكات

وقعت أكثر الاشتباكات عنفا في تموز/يوليو وآب/أغسطس في مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان وشكلت 25 بالمائة من الإصابات، بما في ذلك ثلثا الإصابات بالرصاص الحي. وقعت هذه العمليات بشكل رئيسي خلال عمليات البحث والاعتقال في محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله. من بداية عام 2016 حتى نهاية شهر آب/أغسطس، ما يقرب من نصف الإصابات بالذخيرة الحية (153 من 312) وقعت في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وجميعها تقريبا وقع خلال عمليات التفتيش والاعتقال. ووقع واحد من أكثر الاشتباكات خطورة في 16 آب/أغسطس في مخيم الفوار للاجئين (الخليل) خلال عملية تفتيش واعتقال، وصفها سكان المخيم بأنها الأكبر منذ سنوات، ربما منذ الانتفاضة الثانية. وخلال هذه العملية قتل شاب فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاما وأصيب 51 شخصا من سكان المخيم، بما في ذلك 31 إصابة بالذخيرة الحية. وأصيب الكثير من الأشخاص بطلقات نارية في الجزء الأسفل من سيقانهم، إما أسفل الركبة أو بالقرب من الكاحل.

أفادت وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أنّ القوات الإسرائيلية دخلت المخيم حوالي الساعة الثالثة إلى الرابعة فجرا، وتمت مواجهتها بالحجارة والزجاجات الحارقة. وأطلقت القوات الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص الحي. وقد تسرب الغاز المسيل للدموع إلى المنازل وأدى إلى حالات متعددة من الاختناق الحاد. وقد احتل الجنود الإسرائيليون عددا من المنازل ووضع القناصة على أسطح المنازل. وخلال تفتيش مكثف للمنازل، تسبب الجيش في أضرار واسعة النطاق للمنازل بما في ذلك 6 منازل تسبب الجنود بفتحات في جدرانها، وبقيت القوات في المخيم حتى الساعة الثامنة مساء.

في تموز/يوليو وآب/أغسطس
وقع ثلثا الإصابات بالذخيرة الحية
في مخيمات اللاجئين.

وفي مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم، نفذت القوات الإسرائيلية سبع عمليات تفتيش في تموز/يوليو وآب/أغسطس. وتطورت ثلاث منها إلى مواجهات عنيفة أسفرت عن 17 إصابة جميعها نتيجة الذخيرة الحية ومعظمها في الأطراف السفلية.

ر. طفل يبلغ من العمر 15 عاما من مخيم الدهيشة

أصيب ر. في أول آب/أغسطس 2016 خلال مواجهات في سياق عملية تفتيش واعتقال في مخيم الدهيشة للاجئين، يفيد ر. أنه أصيب بثلاث طلقات في قدميه برصاص أحد القناصة. وأصيب صديق له أسرع إلى نجدته مرتين في قدميه أيضا. ونقلهم مسعفو الهلال الأحمر الفلسطيني إلى المستشفى. وخضع ر. لست عمليات جراحية ويحتاج إلى مزيد من العلاج الطبي لتجنب الإعاقة في المستقبل.

ويجد ر. صعوبة في الذهاب إلى المدرسة باستخدام العكازات الطبية لكنه مصمم ألا يفوت على نفسه تعليمه. وقال «أنا أحب القراءة عن الأساطير اليونانية والفلسفة. أنا معجب كبير بأرسطو والإسكندر الأكبر، وأود أن أكون شخصا عظيما وفيلسوبا مثل أرسطو».

مخاوف من الاستخدام المفرط للقوة

يقع على مسؤولي تطبيق القانون بما ذلك أفراد القوات المسلحة الذين يعملون بهذه الصفة واجب حماية العامة والحق في حماية أنفسهم. مع ذلك، يجب أن تستخدم الأسلحة النارية في أضيق الحدود، عندما تكون الوسائل الأقل حدة غير كافية لحماية الآخرين أو حماية أنفسهم من تهديد وشيك بالموت أو بالإصابة الخطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة تشكل تهديداً خطيراً للحياة. حين يصبح استخدام الأسلحة النارية أمراً لا مفر منه، يجب على الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون- من بين إجراءات أخرى- ممارسة ضبط النفس والتصرف المناسب، مع الأخذ بالحسبان جدية الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه، يجب التأكد من أن الضرر والأذى يجب أن يخفض للحد الأدنى. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون استخدام الأسلحة النارية الملاذ الأخير، حينما يتعذر تجنبها وذلك من أجل حماية الأرواح.

أعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر، أن الجيش الإسرائيلي قد أعلن عن برنامج تدريبي جديد لتزويد الجنود المنتشرين بالضفة الغربية بتدابير غير قاتلة لمواجهة «الطبيعة المتغيرة للتهديدات» التي تواجههم.¹

وأدى الاستخدام المتكرر للأسلحة النارية في المناطق المكتظة بالسكان كما هو موضح أعلاه إلى حالات قتل وإصابات خطيرة مما أثار القلق حول الاستخدام المفرط للقوة الذي من الممكن أن يكون قد أدى لإصابات خطيرة وحالات قتل كان من الممكن تجنبها. إن السلطات الإسرائيلية ملزمة بإجراء تحقيقات سريعة وفعالة في هذه الحالات وتقديم الجناة المحتملين للمساءلة القانونية.²

غزة بعد عامين: أقل من 9 بالمائة من الحوادث أفضت إلى فتح تحقيقات جنائية

ما زالت العدالة بعيدة المنال بعد عامين من الأعمال القتالية في عام 2014. وما زالت هنالك مخاوف جدية إزاء انعدام التحقيقات والمساءلة من جانب السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مزاعم بارتكاب جرائم حرب، وانعدام الإجراءات القضائية المنصفة والتعويضات للضحايا المدنيين.

التحقيقات الجنائية

أصدر مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي في 24 آب/أغسطس 2016 تقريراً حول تحقيقاته بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي خلال الأعمال القتالية في عام 2014.³ وكان هذا أول تقرير صادر عن مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي منذ أكثر من 14 شهراً. ولم يُعلن

عن فتح السلطات الفلسطينية أي تحقيق جدي حول الانتهاكات المزعومة حتى الآن، على الرغم من أن السلطات الفلسطينية لا تعلن عادة أي معلومات بخصوص التحقيقات الداخلية وأي تدابير من الممكن اتخاذها بهذا الصدد.

وفقاً لأحدث تقارير مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي، فقد تلقى المكتب 500 شكوى تتعلق بما يقرب من 360 حادثاً. وتم إغلاق 13 قضية دون أي إجراءات إدارية أو جنائية من أصل 31 قضية من القضايا الجنائية التي فتحتها مكتب المدعي العام

الأعمال القتالية في غزة عام 2014

أقل من 9 بالمائة من الحوادث أدت إلى فتح تحقيق جنائي



حالة واحدة أدت إلى اتهام بالنهب



0 إدانات



العسكري الإسرائيلي للكشف عن أي سوء تصرف محتمل، وقد أدت حالة من الحالات إلى اتهام ثلاثة جنود في قضية نهب. ولا يزال من غير الواضح متى سيتم البت في 17 قضية متبقية. و أغلق مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي التحقيق في نحو 80 حالة أخرى إضافية لعدم وجود أسباب معقولة للاشتباه في سلوك إجرامي. وقد تم إغلاق هذه الحالات بناء على تقييم للوقائع أجرتها آلية الجيش الإسرائيلي لتقصي الحقائق دون أي تحقيق جنائي. وواحدة من الحالات التي تم إغلاقها من دون أي تحقيق جنائي كانت غارة جوية شنها الجيش في 30 آب/أغسطس عام 2014 عند مدخل مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنروا) في مدينة رفح كان يسكنها في ذلك الوقت ما بين 2,700 إلى 2,900 نازحاً مدنياً، قتل خلالها 15 شخصاً من بينهم 9 أطفال وأصيب 30 آخرين. ووافق قرار إغلاق ملف القضية دون تحقيق جنائي إعلان مكتب المدعي العام العسكري الإسرائيلي بأن الجيش الإسرائيلي نفذ دروس عملية في أعقاب الحادث «بهدف التقليل من خطر حوادث مماثلة في المستقبل»⁴.

ترويج منظمات حقوق الإنسان

طالبت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية باللجوء إلى سلطات قضائية أجنبية وآليات العدالة الدولية لمعالجة الثغرات في المساءلة. وأفادت بعض من هذه المؤسسات أن هناك تزايداً للتهديدات والمضايقات خلال العام الماضي. وأفادت منظمة الحق غير الحكومية في آذار/مارس 2016، بأن هناك حملة تشويه وتهديدات بالقتل ضد مديرها وأحد من موظفيها.⁵ وتعتقد المنظمة بأن التهديدات مرتبطة بشكل مباشر بأعمالها المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية. ومنذ ذلك الحين، تم الإبلاغ عن هجمات أخرى على منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التي تسعى للمساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بما في ذلك مؤسسة الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الموارد لحقوق الإقامة والملجأ للفلسطينيين.⁶

التعويض

أفادت تقارير بأن منظمات المجتمع المدني قدمت 1,148 طلباً لإجراءات قضائية منصفة نيابة عن ضحايا انتهاكات الجيش الإسرائيلي أثناء تصعيد عام 2014 إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية قبل انقضاء 60 يوماً من وقت وقوع الحادث وهو الموعد المحدد لتقديم الشكاوى. وبسبب الحواجز المادية والمالية والقانونية والإجرائية، لم يتم تقديم سوى نسبة قليلة جداً من مطالب التعويض إلى المحاكم الإسرائيلية بعد الإخطار الأولي. وكانت العقبة القانونية الرئيسية هي استثناء «الأعمال الحربية» التي تمنع الضحايا من رفع دعاوى ضد إسرائيل عن الأعمال التي نفذت في سياق «مكافحة الإرهاب، أو الأعمال العدائية، أو العصيان»⁷. بالإضافة إلى ذلك، تمّ استثناء المقيمين في «أراضٍ معادية» من نطاق التشريعات الخاصة بمسؤولية إسرائيل المدنية. وجاء إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر عام 2014 قطاع غزة كأراضٍ معادية، مع تطبيق بأثر رجعي حتى 7 تموز/يوليو، قد أعفى إسرائيل من المسؤولية المدنية من كل فعل غير مشروع ارتكبه القوات الإسرائيلية خلال تصعيد عام 2014. إن الإخفاق في ضمان المساءلة يترك الضحايا وعائلاتهم بدون إنصاف ويخلق بيئة تمكن مرتكبي الجرائم من الطرفين من النجاة والإفلات من العقاب، وبالتالي تشجيع ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

واحدة من الحالات التي تم إغلاقها من دون أي تحقيق جنائي كانت غارة جوية شنها الجيش في 30 آب/أغسطس عام 2014 عند مدخل مدرسة تابعة لوكالة أونروا في مدينة رفح



This section was
contributed by UNICEF

بداية عام دراسي جديد في غزة

إحراز تقدم جيد في الإصلاحات لكن تحديات أخرى أثرت على رفاهية التلاميذ وإنجازاتهم

عدد المدارس وأطفال المدارس في قطاع للعام الدراسي 2015/2016.

| الجهة المشرفة | عدد مباني المدارس | عدد المدارس | عدد الطلاب | الصفوف التي تعمل بنظام الفترتين بالنسبة المئوية لعام 2015-2016 |
|---------------|-------------------|-------------|----------------|--|
| حكومة | 265 | 395 | 234,892 | 67% |
| أنروا | 159 | 257 | 249,672 | 75% |
| خاص | 52 | 52 | 18,139 | 0% |
| المجموع | 473 | 704 | 502,703 | |

أدت الصراعات المتكررة وما نجم عنها من أضرار في المرافق التعليمية في قطاع غزة إلى انقطاع في الخدمات وأثرت في نفسية ورفاهية الأطفال والمعلمين. وبعد عامين من نهاية التصعيد الأخير في عام 2014، تم إصلاح جميع المدارس البالغ عددها 252 مدرسة، لكن إعادة إعمار 6 من 7 مدارس دمرت بالكامل لا تزال غير مكتملة. وأدى الحصار المتواصل من 9 سنوات إلى مضاعفة تأثير الأعمال القتالية: فالمدارس مكتظة والمرافق التعليمية غالباً تستعمل في فترتين تعليميتين، وهو ما أدى إلى عدد أقل من الساعات التعليمية في المواد الأساسية والتعليم الأساسي وصعوبات التركيز في التعليم وتصاعد العنف في المدارس. ويحتاج القطاع إلى 20 مدرسة جديدة على الأقل من أجل مجاراة النمو السكاني، رغم ذلك لم يتم بناء سوى 20 مدرسة جديدة في السنوات الثماني الماضية (جميعها في 2013).



إضافة إلى ذلك تأثر أداء الطلاب ودافعهم للتعلم بسبب العوامل السائدة في السياق العام في قطاع غزة كانقطاع التيار الكهربائي المستمر وتقنين الكهرباء، والمباني السيئة والظروف المعيشية المتردية، والحرمان الاقتصادي. واستمرت محصلات التعليم ومعدلات تحصيل الطلاب بالانخفاض، إذ أنّ إنجاز الطلاب في غزة مستمر في الهبوط مقارنة بال الضفة الغربية. وبلغ متوسط نسبة النجاح في امتحانات الصف الرابع الموحدة 55 بالمائة فقط في اللغة العربية و51 بالمائة في الرياضيات في عام 2012. ولم ينجح سوى أقل من نصف الطلاب الذين أكملوا امتحانات الصف السابع الموحدة في كل المواد.

وتأثر جهاز التعليم في غزة بشكل سلبي بسبب إخفاق حكومة التوافق الوطني لإحداث المصالحة الفلسطينية الداخلية. وفي أعقاب تولي حركة حماس السلطة في قطاع غزة في عام 2007، أُجبرت السلطة الفلسطينية عشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية الذين تدفع السلطة الفلسطينية في رام الله أجورهم على وقف العمل أو تم استبدالهم بموظفي خدمة مدنية عينتهم السلطات في غزة. وأوقفت آلاف المشاريع الحكومية في غزة وقطعت السلطة الفلسطينية في غزة ميزانية فروع الوزارات بما في ذلك وزارة التربية والتعليم العالي. لم يتلق 6,000 معلم رواتبهم الشهرية بشكل منتظم منذ نيسان/أبريل، منهم حوالي 1,100 يواجهون احتمالية انقطاع عملهم إذا لم يتم دفع رواتبهم أو لم تتم تغطية تكاليف وسائل نقلهم.

للعام الدراسي الثالث على التوالي، لم تتسلم وزارة التعليم والتعليم العالي الميزانية التشغيلية من رام الله واعتمدت على إيرادات المقاصف المدرسية (تقريباً 1,000 دولار أمريكي في السنة لكل مدرسة). وتحتاج الوزارة أيضاً إلى تمويل طارئ لكي تقدم للأطفال الحقائق المدرسية، والزي المدرسي والأدوات المكتبية، ولكي تجهز المدارس الجديدة بالأثاث وتستبدل الأثاث القديم، وتوفر مياه الشرب، وتشترى 20 حاسوباً وتجهز 50 مختبراً علمياً تبلغ تكلفتها الإجمالية ما يقرب من 15 مليون دولار أمريكي. وتؤدي هذه الاحتياجات إلى زيادة سوء الوضع التعليمي.

نقص إمداد الكهرباء ما زال يعيق تقديم الخدمات الأساسية

أعلنت السلطات الإسرائيلية خلال الاجتماع الذي عقده هذا الشهر لجنة الارتباط الخاصة، وهو اجتماع نصف سنوي رفيع المستوى، عن نيتها إنشاء خط كهرباء جديد يزود قطاع غزة بالكهرباء. يستطيع هذا الخط تقديم 100 ميجاوات إضافية من الكهرباء، أي ما يقرب من ضعف التيار الكهربائي الذي تقدمه إسرائيل لغزة حالياً. ولم يتضمن الإعلان إطاراً زمنياً لتنفيذ المشروع. في غضون ذلك الوقت، ما زال انقطاع الكهرباء يعيق بشدة توفير الخدمات الأساسية في قطاع غزة.⁸

وقد ساء وضع الكهرباء منذ تشرين الأول/أكتوبر 2013 عندما خفضت محطة الكهرباء إنتاجها إلى النصف (60 ميجاوات من 120 ميجاوات) بسبب تحديات التمويل التي حدثت من قدرتها على شراء وقود كاف.⁹ وفي مناسبات متعددة - ليوم واحد في الشهر في النصف الأول من عام 2016 في المتوسط - اضطرت محطة الكهرباء إلى وقف إنتاجها بالكامل. بالإضافة إلى ذلك تعطل تقديم الكهرباء من إسرائيل (120 ميجاوات) ومصر (28-20 ميجاوات) مراراً منذ بداية العام بسبب أعطال فنية والصعوبات التي تواجهها الفرق المصرية والإسرائيلية في عمل الإصلاحات.

وأجبر ذلك شركة توزيع الكهرباء في غزة على تنفيذ نظام تقنين وقطع التيار الكهربائي بصورة مجدولة لفترة تتراوح بين 12 إلى 16 ساعة في اليوم. بالرغم من ذلك، قد تصل فترات انقطاع التيار الكهربائي إلى 18 - 20 ساعة في اليوم، إذا تعطل واحد من بين ثلاث مصادر للتزويد.



المولدات الاحتياطية غير قادرة
على العمل بكفاءة بسبب نقص
التمويل، والاستخدام المفرط
ونقص قطع الغيار اللازمة
للإصلاحات

ويعتمد مقدمو الخدمات بشكل كبير على المولدات الاحتياطية، لكن هذه غير قادرة على العمل بكفاءة بسبب نقص التمويل، وفرط الاستعمال وانعدام قطع الغيار لعمل الإصلاحات، إذ أنّ السلطات الإسرائيلية تصنف قطع الغيار بوصفها مواد «مزدوجة الاستخدام».

الصحة

على الرغم من أنّ شركة توزيع الكهرباء في غزة تزود خمس مستشفيات من بين 13 مستشفى في قطاع غزة بخطوط إضافية متصلة بالشبكة لمضاعفة إمدادات الكهرباء، إلى أنّ المستشفيات لا تزال تعتمد بشكل كبير على مولدات احتياطية. ولكن إلى جانب الهشاشة الملازمة لمثل هذا الاعتماد، فإنّ معظم المستشفيات عرضة لانقطاع عمل المولدات بسبب قدرتها المحدودة على تخزين الوقود.⁰¹

وتتضمن آليات التكيف الشائعة التي تبنتها المستشفيات في غزة تأجيل العمليات الجراحية غير العاجلة والاختيارية، وزيادة إحالة المرضى خارج غزة، خصوصاً المصابين بأمراض مزمنة، وإخراج المرضى من المستشفيات قبل إتمام العلاج، وتخفيض أو إلغاء الخدمات التكميلية كالتنظيف والتمويل. وتفيد منظمة الصحة العالمية، بأن سجلاً قام خلال السنوات الثلاث الأخيرة بتسجيل تعطل ما يزيد عن 300 جهاز ومعدات طبية في المستشفيات بسبب التقلبات في تزويد الكهرباء.

المياه والصرف الصحي

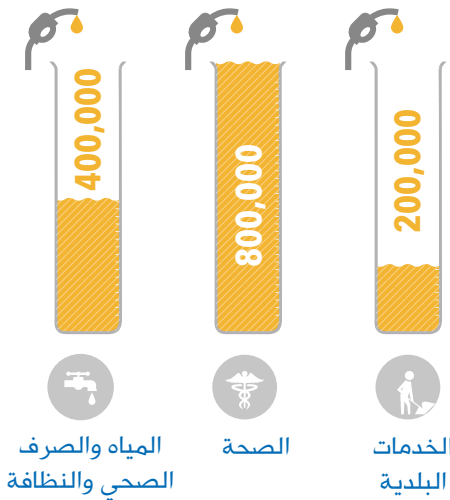
أدى انقطاع التيار الكهربائي والوقود في أغلب المناطق إلى خفض تزويد الأسر بالمياه وزاد من الاعتماد على مياه الصهاريج من موردين من القطاع الخاص غير خاضعين لأي تنظيم. وأدى ذلك إلى خفض معايير النظافة. إضافة إلى ذلك، اضطرت منشآت الصرف الصحي إلى تقصير دورات

المعالجة، بالتالي زيادة مستوى تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً في البحر. كما أنّ هناك خطراً دائماً في تسرب مياه الصرف الصحي إلى الشوارع. كما أنّ نقص الوقود المخصص للسيارات أضطر البلديات إلى خفض خدمات جمع القمامة بشكل كبير، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر صحية إضافية للسكان. ويعمل حالياً أكثر من 500 عربة تجرها الحمير من بينها 230 عربة في مدينة غزة لدعم خدمات جمع النفايات الصلبة من المنازل.

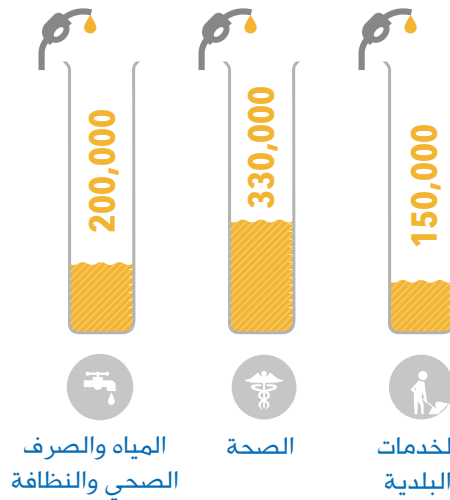
شحنات الوقود الطارئة

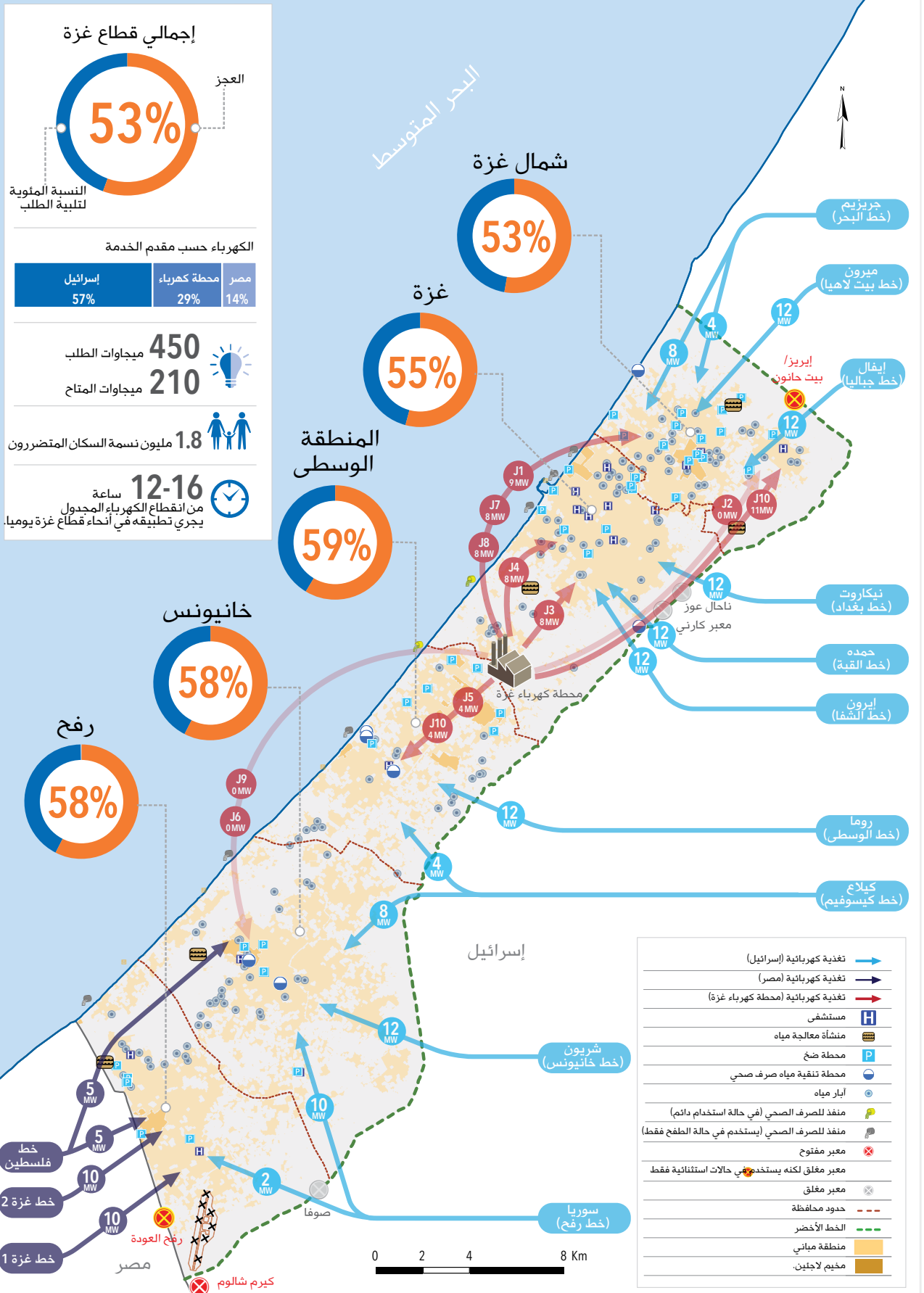
ولضمان الحد الأدنى من العمل لمقدمي الخدمات الأساسية، تقدم منظمات شريكة في مجال العمل الإنساني إمدادات وقود طارئة منذ عام 2013. وتتضمن المرافق المستفيدة حالياً 40 مرفقاً صحياً، 108 من منشآت المياه والصرف الصحي، و29 مرفقاً لإدارة النفايات الصلبة. ويتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، حالياً، مسؤولية تحديد الأولويات والتنسيق، بينما تعمل وكالة (أنروا) مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية على التوزيع. وبلغت شحنات الوقود التي تمّ تسليمها لثلاث قطاعات 680,000 لتر شهرياً كحد الأدنى مطلوب لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة بنصف قدرتها التشغيلية. وحتى هذا التاريخ من عام 2016، تمّ تمويل هذه الآلية بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، وتركيا، واليابان، وعملية المناشدة الإنسانية الدولية بإجمالي مبلغ \$6,03 مليون دولار أمريكي والذي من المتوقع أن يكفي حتى حزيران/يونيو 2017. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، تم تسليم ما يقرب من 5.10 مليون لتر من الوقود تضمنت 2.87 مليون لتر للمرافق الصحية، و1,2 مليون لتر لمنشآت المياه والصرف الصحي والنظافة و1,10 مليون لتر لخدمات جمع النفايات الصلبة.

الوقود المطلوب في حالة توقف محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل باللتر شهرياً



الوقود المطلوب إذا كانت محطة توليد الكهرباء في غزة تعمل باللتر شهرياً





الهوامش

1. أنظر مدونة سلوك الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون، 1979، المادة 3-2 المبادئ الأساسية للاستخدام القوة والأسلحة النارية بواسطة الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون، 1990، المبادئ 5 و 9 و 13 و 14.
2. «الجيش الإسرائيلي يدرّب القوات على إجراءات غير مميتة ضد المهاجمين»، تايمز أوف إسرائيل 3 أيلول/سبتمبر 2016.
3. المدعي العام للجيش الإسرائيلي، قرارات المدعي العام للجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بالحوادث الاستثنائية التي وقعت أثناء العملية، «جرف الصامد»: تقرير رقم 5، 24 آب/أغسطس 2016 (www.law.idf/163-7596-en/partzar.aspx)
4. نفس المصدر
5. منظمة الحق، «الحق تحت الهجوم-تهديد حياة طاقم العمل»، 3 مارس 2016(www.alhaq.org/advocacy/topics/human-rights/defenders/1026-al-haq-under-attack-staff-members-life-threatened)
6. منظمة الحق، «مستشار منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني قام بإجراء تحقيق فوري خلال التهديدات ضد الدفاع عن حقوق الإنسان» 14 آب/أغسطس 2016 (www.alhaq.org/advocay/) [targets/palestinian-human-rights-organizations/1264-palestinian-human-rights-organizations-council-calls-for-immediate-investigations-into-threats-against-human-rights-defenders](http://www.alhaq.org/advocay/1264-palestinian-human-rights-organizations-council-calls-for-immediate-investigations-into-threats-against-human-rights-defenders).
7. الأخطاء المدنية (مسؤولية الدولة). القانون 1952-5712.
8. انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التأثير الإنساني لأزمة الكهرباء الوقود في غزة، 28 آذار/مارس 2014، (www.ochaot.org/content/humanitarian-impact-gaza-s-electricity-and-fuel-crisis-march-2014)
9. محطة الكهرباء في غزة بحاجة إلى ما يقرب من 45 مليون شيقل شهريا لشراء كفايتها من الوقود للعمل بنصف قدرتها التشغيلية (60 ميجاوات تقريبا). وحاليا، يمكن تأمين ما بين 20-30 مليون شيقل تقريبا في الشهر من خلال مدفوعات العملاء.
10. على سبيل المثال، مستشفى الشفاء، المستشفى الرئيسي في قطاع غزة، يحتاج إلى سعة تخزين تصل إلى 135,000 لتر من الوقود ويستهلك حوالي 1,000 لتر في الساعة.